يجوز فيه البناء على الضم على الأصل ويجوز فيه الفتح اتباعاً لحركة ابن وابنة[1].

وهذا الايقاع يخالف الأصل لأن الموصوف يتبع الصفة في حركته. والأصل أن تتبع الصفة الموصوف لا العكس.

وانما جاز هذا لما بين الصفة وموصوفها من صلة وثيقة تجعلهما كأنهما كلمة واحدة، يؤيد وثاقه هذه الصلة وقوتهاما بين الوصف وموصوفه: دخول الفاء على خبر أن في قوله تعالى: ﴿قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم﴾[2].

وجه الاستدلال في هذه الآية أن خبر أن لا تدخل عليه الفاء، بينما الموصول يأوز أن تدخل الفاء على خبره. فلما وصف اسم أن في الآية باسم الموصول.

ولما كانت الصفة وموصوفها كالكلمة الواحدة: أعطى خبر اسم ان الموصوف بالاسم الموصول حكم الموصول فأدخلت الفاء على خبره.

ولشدة الاتصال هذا بين الوصف وموصوفه، اتبعوا حركة المنادى لحركة وصفه. كما اتبعوا حركة الراء في امرىءٍ لحركة الهمز وحركة النون في ابنم للميم[3].

ومع أن الوصف مع الموصوف كالكلمة الواحدة. فان الابن والابنة لا ينفك أحدهما عن الاضافة للأب أو الأم. ثم ان ورودهما وصفين للأب أو الأمّ يكثر في الاستعمال جداً. ولهذا أجازوا له ما لم يجيزوا في سواه. فحذفوا تنوين موصوفه وألف الابن والابنة. واتبعوا حركة الموصوف لحركة النعت على خلاف الأصل. ولم يقتصروا في ذلك على النداء. بل أجروه في سواه. فقالوا هذا خالدُ بنُ يزيد. فحذفوا التنوين. وحذفوا ألف ابن. وليس التنوين ساقطاً لالتقاء الساكنين كما يزعم بعض النحاة. بدليل أنهم يجرون هذا العمل إذا كان الوصف ببنت مثل:

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤، الزجاج في الأصول ١/٦١١، وابن السراج في الموجز ١١٢، والسيوطي في الفريدة ١/١٦٨، وهناك وجهة نظر معدلة أوردها ابن مالك في عمدة الحافظ ٢٧٩، وتسهيل الفوائد ١٨٢ ـ ١٨٣، وابن هشام في شرح قطر الندى، ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٢) سورة الجمعة / ٨.

(٣) ابن هشام في مغني اللبيب ٤٥٨، والشلوبين في التوطئة ٤٧، والسيوطي في الاقتراح ١١٨.